

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٦٨ لسنة ١٩٥٩

بتعيين مراقب لحسابات الشركة العامة للملاحة البحرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٧ بتعديل أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة ؛

وعلى المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية ؛

وعلى ما عرضه رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد / طاهر أمين ، مراقباً لحسابات الشركة العامة للملاحة البحرية لعام ١٩٥٩

مادة ٢ - على رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية تنفيذ هذا القرار ما

صدر بمرام الجمهورية في ٢٤ صفر سنة ١٣٧٩ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٦٩ لسنة ١٩٥٩

بتسريح موظف بالإقليم الشمالي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم ٧١ تاريخ ١١/٣/١٩٥٠ المتضمن لإحداث مديرية عامة للجهاك وتنظيمها ؛

وعلى المرسوم رقم ٤٩٨ تاريخ ١٩/٣/١٩٥٠ المتضمن تنفيذ أحكام المرسوم التشريعي رقم ٧١ تاريخ ١١/٣/١٩٥٠ ؛

وعلى المرسوم رقم ٤٩٩ تاريخ ١٩/٣/١٩٥٠ المتضمن ملاك الجهاك السابقة وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ الصادر بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٥ المتضمن تسوية أوضاع موظفي الجهاك ؛

وعلى القرار رقم ٥٤٥ تاريخ ٢٩/١٢/١٩٤٣ المتضمن نظام موظفي الجهاك وتعديلاته ؛

وعلى المادة الثانية من المرسوم رقم ١٤٦٢ تاريخ ٥/٤/١٩٥٦ المتضمن تطبيق أحكام قانون الموظفين الأساسى وتعديلاته على موظفي الجهاك في كل ما لم ينص عليه في نظامهم الخاص ؛

وعلى أحكام قانون الموظفين الأساسى وتعديلاته ولا سيما المادة ٨٥/ب منه ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥٨ ؛

قرر :

مادة ١ - يسرح من ملاك الجهاك المراقب المساعد جورج بن نقولا تزي ، ذو الرقم ٤٢٣ من المرتبة السابعة والدرجة الثالثة ذات الراتب الشهري المقطوع البالغ ٢٦٠ ليرة سورية والتابع للمديرية الإقليمية في حمص وتصفى حقوقه وفقاً لأحكام قانون التقاعد .

مادة ٢ - تسترد من الموما اليه المبالغ المستحقة للجزية المنوط بالمصلحة تحصيلها .

مادة ٣ - على وزير الخزانة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بمرام الجمهورية في ٢٤ صفر سنة ١٣٧٩ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٧٧ لسنة ١٩٥٩

بشأن اشترك الجمهورية العربية المتحدة في الاجتماع الدولى المشترك بين لجنة الارصاد الجوية لشئون الطيران وقسم الارصاد الجوية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ؛